

تقرير

تعطيل الحكومة: الجميع يفتش عن

الذي رعاه الرئيس نبيه بري. لكن التطور الجديد لدى هذا الفريق هو أن مسار أي حكومة جامعة لا يمكن أن يقوم حالياً في لبنان، في ظل استنفار على جبهة سوريا معركة ببرود، واحتمال تدخل حزب الله

على الوضع الاقليمي، معتبراً أن الاندفاع الايرانية في اتجاه التآليف تفرملت، وعبرت عن نفسها محلياً بعدم ضغط حزب الله على تكتل التغيير والاصلاح من أجل القبول بشكل الحكومة والسير بالاتفاق

التي ضربها رئيس الجمهورية ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام، وهو أنه لا حكومة في المدى المنظور. والأهم أن أي حكومة قد تبصر النور بقرار إقليمي أو دولي، لن تولد إلا مع اقتراب استنفاد المهل لانتخاب رئيس للجمهورية.

تتبع هذه الاجواء توقعات جهات لبنانية مطلعة تتخوف من أن يكون الضغط الدولي الحالي على لبنان لا يتعدى الاطار الكلامي المبني على مسلمات مبدئية أكثر منه عملاً جدياً يدفع في اتجاه الضغط لتأليف الحكومة، على غرار ما كان يتم مع تأليف الحكومات السابقة. فالديبلوماسيون، المعنيون منهم تحديداً، يتعاطون مع ملف تأليف الحكومة على قاعدة الارتباطات الاقليمية لعملية التآليف، وهم عبروا في أكثر من مناسبة عن هذا الاتجاه، رابطين إياه بانتخابات رئاسة الجمهورية، ومشدين في الدرجة الاولى على أهمية الاستقرار الامني، ما يعني عملياً أن لا قرار إقليمي حالياً بالسير بتأليف الحكومة، ما دامت رؤية المنطقة لا تزال ضبابية، في انتظار وضع رزمة حل كامل للبنان.

لكن في موازاة ذلك، تبقى الإدارة المحلية للعبة الحكومة. فالجمود المستجد على ملفها لم يشكل مفاجأة للاطراف المعنيين، رغم أن تصوراتهم لا تلتقي حول السبب الفعلي الذي جمد مسار الحكومة، والمخرج الذي يمكن أن يفتح باب الانفراج، ما يجعل المشهد الحالي كأنه اليوم الاول لتكليف سلام بتأليف الحكومة.

فقوى 14 آذار لا تزال تتراجع بين المؤيدين للدخول الى هذه الحكومة، ومنهم الطامحون بالتوزير، والذين يصلون الى حد توقع حكومة «هدية إبران» الى اوباما قبل زيارته للرياض، وبين الذين لا يزالون يطالبون باستغلال الجمود الحالي، للدفع نحو حكومة حيادية. فالفريق الاخير يرمي كرة التعطيل

لم يعد الحديث عن جمود الملف الحكومي أمراً جديداً. الجديد هو البحث في الخطوات التي تلي تعطيل التآليف، والاسباب الموجبة التي قد تعيد فتح هذا الملف على أسس جديدة عشية الاستحقاق الرئاسي

هيام القصيفي

تمثل 2014 سنة الاستحقاقات في المنطقة، بدءاً من الاتفاق النووي الايراني مع الغرب، ومن ثم انعقاد مؤتمر «جنيف 2» وتدابيراته، وصولاً الى الانتخابات الرئاسية السورية. وفي هذه السنة ترسم استراتيجية المنطقة، وسط حركة دولية وعربية لتلمس بعض معالمها، تحت مظلة القطبين السعودي والايراني. وتكفي لألحة المواعيد الأوروبية والعربية الحالية في البيت الأبيض، وجولة الرئيس الأميركي باراك اوباما الأوروبية المرتقبة، وزيارته للسعودية على هامشها، وجولات وزير خارجيته جون كيري، لرسم صورة عاكسة للوضع الاقليمي المتشابك.

وسط هذا الموزيك، تراءى للقادة اللبنانيين أن في إمكانهم تشكيل حكومة تتزامن مع الانفراجات الاقليمية الظرفية. فما إن لاحت بوادر الاتفاق الايراني - الغربي، حتى تسارعت خطوات التآليف، بعد سبات عميق دام أشهراً. لكن قطار التآليف توقف عند عقبات المداورة وتوزيع الحقائق. الحديد هو ما بدأ خلال الساعات الاخيرة من المنعنيين بالتآليف استسلموا الى واقع، حاولت أكثر من شخصية سياسية في الفترة الاخيرة الجزم به، رغم كل المواعيد

توضيح

تعلقاً على ما نشرته «الأخبار» تحت عنوان «فادي عرموني... الضحية الجنبلاطية الجديدة» (2014/2/11)، نفيدكم بأن المقال يحتوي على مغالطات بحق شركتنا، «شركة الاستشارات والإشراف الهندسي»، وهي الآتية:

تقوم شركتنا بأعمال الدروس والإشراف الهندسي للبنى التحتية من طرق ومياه، وهي مصنفة بالدرجة الأولى لدى وزارة الأشغال العامة والنقل، ووزارة الطاقة والمياه، ولدى مجلس الإنماء والإعمار كمكتب دروس وإشراف، ويقتصر دورها فقط على أعمال الدروس والإشراف على حسن تنفيذ الأعمال في إدارات رسمية عدة في لبنان وخارجه، وذلك منذ أكثر من 18 سنة، ومنها الصندوق المركزي للمهجرين. وبالتالي لم نتعهد بتنفيذ أي أعمال لدى الصندوق المركزي للمهجرين كما هو مذكور في المقال المنوه عنه.

لذلك، فإن المشاريع والمبالغ الواردة باسم شركتنا كبدلات تنفيذ لا تمت إلى الحقيقة بصلة. شربل جريصاتي



العصي والدواليب

كبير المنسقين في هيئة التنسيق السورية المعارضة الدكتور هيثم مناع، بموضوعيته التي عهدناه بها وبيادته التي أبرزته معارضاً وطنياً في سياق الحدث، والذي ما زلنا نعمل عليه كثيراً في المواقف، نراه اليوم يعلن قرار الهيئة بعدم المشاركة في الجولة الثانية لـ «جنيف 2» لسببين: الطرف الموضوعي والشرط الذاتي، ويقوم بعد ذلك بشرحهما وفق وجهة نظر لم تكن موقفة هذه المرة. ما سماه طرفاً موضوعياً يأتي كنتيجة للتفاوض وليس شرطاً مسبقاً له، وقف العمليات القتالية من جميع الأطراف، وتبادل الأسرى والمعتقلين، والأمور الإنسانية وما سماه حصاراً وغير ذلك، ربما يأتي نتيجة لتفاوض مباشر. الدولة وجهت رسائل إيجابية بهذا الشأن، وهي تعمل بجدية لتحقيقه على الأرض، وما حدث في كثير من المناطق يأتي مثلاً على ذلك، وهو رسالة إيجابية ويعتبر مقدمة لتفاهات مشابهة، تأتي في إطار المصالحة والحل السلمي. في الشرط الذاتي، وهو التمثيل الوزاري والموقع والفعال للمعارضة، أرى معك أنه ضروري، ولهذا يشار إليكم بالبنان في هذا السياق. شاركوا بوزنكم بوفد المعارضة كامر واقع وليس كعملية ترقيم بالية ثم افعلوا ما بوسعكم لرفد التشكيكية بأخرين ممن يكون حضورهم ذا تأثير وفاعلية. ما الضير في ذلك، أم أن المسألة هي الخلاف على ترؤس الوفد؟

إن من لا يريد التفاوض، يضع العصي في الدواليب. الدولة قررت الذهاب إلى الجولة الثانية من «جنيف 2»، رغم عدم توافر الظروف المناسبة، ففعلت ذلك لأنها تريد مسار الحل السلمي لأجل كل السوريين.

محمد خير علاء الدين



اعطى البطريرك الراعي تكتل التغيير والإصلاح وقوى 8 آذار جرعة دعم (هيثم الموسوي)

تقرير

المداورة.. «لأجل لبنان»

غسان سعودي

لا لزوم لـ «العيب بأمن المجتمع». يجب إحلال حاجب شيعي في وزارة التربية محل الحاجب الشيعي الذي تقاعد. لا يكفي منع العلوي والكاثوليكي والسني والشيعي والكاثوليكي والدرزي والأرثوذكسي السرياني أو الأرمني من أن يحلم بأن يصبح يوماً ما رئيس جمهورية بحكم الدستور؛ لا يمكن أياً من هؤلاء، بحكم الممارسة، أن يحلم بأن يغدو رئيساً لمجلس القضاء الأعلى أو حاكماً لمصرف لبنان أو قائداً للجيش أو مديراً للدفاع المدني أو مديراً عاماً للنفط أو مديراً عاماً للكهرباء أو حتى رئيساً للجنة الإدارية لتنفيذ المشروع الأخضر، وغيرها من مئات وظائف الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي تتوارثها الطائفة المارونية، على غرار غيرها من الطوائف في وظائف أخرى. مهما كانت كفاءتك، وكأنتا من كانت مرجعيتك، لا تفكر برئاسة مجلس إدارة كازينو لبنان ما لم تكن مارونياً. دعك من البند ب في المادة 95 من الدستور التي «تدعي» إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة واعتماد الاختصاص والكفاءة. بعد الرئاسات الثلاث والمقاعد النيابية، يخص الدستور ووظائف الفئة الأولى

حصرأ بالإشارة إلى وجوب توزيعها «مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، من دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة». لكن الدستور شيء والممارسة شيء آخر. في الممارسة ستزعل الطائفة وتمرد وتشعر بالغبن في الممارسة، لا يمكن أن تكون رئيساً لمجلس الإنماء والإعمار أو لمجلس الخدمة المدنية أو للهيئة العليا للإغاثة أو لرئاسة مجلس الوزراء أو أميناً عاماً لوزارة الخارجية أو مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي أو للأحوال الشخصية أو للعدلية أو لوزارة السياحة أو الثقافة، ما لم تكن من الطائفة السنية. اصحبوا أبناءكم إلى مبنى «النهار»، في وسط بيروت، حيث مركز المؤسسة الدولية للمعلومات، اطلبوا مقابلة الباحث محمد شمس الدين، وهو يعلمكم بالاختصاصات الجامعية المناسبة لطموحكم وفق طائفتكم طبعاً. إن كنت علوياً، مثلاً، فأكثر ما يمكن أن تحلم به هو أن تصبح مديراً عاماً للبريد؛ منصب فخري بامتياز بعد خصخصة البريد. إن قدر الله وكنت من الأرمن الأرثوذكس، فأمامك ثلاثة خيارات في الفئة الأولى: المدير العام للإحصاء، المدير العام لوزارة البيئة والنائب الرابع لحاكم مصرف لبنان. ركز على الشمندر السكري إن كنت مارونياً. مدير مؤسسة الشمندر



والسياحة لكل الطوائف. هذا ما دلت عليه الدراسة الأخيرة لـ «الدولة للمعلومات». لم يصدف، منذ اتفاق الطائف، أن عين شيعي وزيراً للدخالية، ولا سني في وزارة الطاقة، أو ماروني في الأشغال العامة والنقل. واستبعاد الموارنة عن الوزارة الأخيرة يعني استبعاد الطائفة المارونية مناطقياً من الخدمات التي تقدمها. لم يهتم وزير سني، مثلاً، بمنطقة مسيحية؛ لا نفع، تقول نتائج الانتخابات النيابية. حين يقول أحدهم إن وزارة العمل شيعية لا يقصد فقط أن الوزراء المتعاقبين عليها ينتمون إلى الطائفة الشيعية، بل يقصد أنها شيعية من البابوذج إلى الطربوش. كما هي وزارة المال سنية، ووزارة المهجرين درزية. ثمة مواطنون من طائفة ما باتوا يشعرون بأن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي لهم وحدهم، يقابلهم مواطنون يرددون يوماً أن المديرية العامة للأمن العام تخص طائفتهم، وآخرون مستنفرون دائماً للذود عن الجيش باعتباره من حصتهم. لا تنتهي المسخرة؛ لا تنتهي أبداً. أوجيرو لطائفة، وصندوق الجنوب لأخرى، والهيئة العليا للإغاثة لثالثة، وصندوق المهجرين لطائفة رابعة، وكذلك كل إدارة رسمية أخرى. وسط هذه المذهبة الاستثنائية للوظائف، خرج أحدهم بكلمة خارقة